الفصل الخامس

الاتحاد الإفريقي وقضايا الدول الإفريقية (دارفور نموذجاً)

أولاً: الجذور التاريخية لنشأة الاتحاد الإفريقي

أ – نشـــأة منظمة الوحدة الإفريقية

تعود فكرة الوحدة الإفريقية إلى أول اجتماع عقد باسم "الجامعة الإفريقية" في لندن عام 1900 بهدف تحسين أوضاع الأفارقة السود والمطالبة بتحسين معاملتهم، ومن هنا اخذت الفكرة بالنمو من خلال المؤتمرات التي عقدتها الجامعة الإفريقية بين عامي 1919، 1927 وما تلاها من مؤتمرات أبرزها مؤتمر مانشستر عام 1945 الذي يعد البداية الفعلية في مسيرة الوحدة الإفريقية لاسيما بعد تأكيده على محاربة التفرقة العنصرية وتحرير الدول الإفريقية من هيمنة الاستعمار واصبح لفكرة الوحدة الإفريقية مجالاً أوسع وقوة أكبر للتحقيق لاسيما خلال عقد الخمسينيات من القرن العشرين حينما قامت ثورة يوليو في مصر عام 1952، والتي أعلنت رسمياً مساندتها لحركات التحرير والوحدة الإفريقية، كما زاد من قوتها اندلاع الثورة الجزائرية 1954، واستقلال بعض الدول الإفريقية والتي اخذ بعض قادتها يعمل باتجاه تحقيق الوحدة، لاسيما الرئيس الغاني كوامي نكروما، والذي كان من اشد الزعماء الأفارقة تحمساً للوحدة، وقد دعا نكروما إلى عقد مؤتمراً في أكرا عام 1958 فلبت دعوتها معظم الدول الإفريقية التي نالت استقلالها خلال تلك الحقبة والذي أكد من خلاله رغبتها في انشاء الولايات المتحدة الإفريقية، وكخطوة عملية أولى فقد تحقق الاتحاد الثنائي بين غانا وغينيا عام 1958، كما تحققت الوحدة بين السنغال والسودان الفرنسي والتي عرفت بـــ (دولة مالي) عام 1960، لذا مثلت مطلع عقد الستينيات الاتجاه العملي نحو تحقيق الوحدة الإفريقية، وعلى الرغم من الطروحات التي تنازعت حول إمكانية تحقيق تلك الوحدة الأولى مثلتها كتلة اتحاد مالي (اتحاد في ظل الرابطة الاتحادية مع فرنسا)، والثانية مثلتها مجموعة برازافيل "الاتحاد الإفريقي الملجاشي" وميثاقها "اتحاد الدول الإفريقية"، أما الثالثة مثلتها مجموعة منروفيا – الدعوة إلى منظمة إفريقية عامة ذات صفة استشارية، الرابعة مثلتها مجموعة الدار البيضاء – نص ميثاقها على الوحدة الشاملة لإفريقيا، وقد وحدت تلك المجاميع نظرتها وعملت على تنسيق جهودها في المؤتمر الذي عقد في (أديس أبابا) عام 1963 والذي جاء بنتائج مثمرة وإيجابية لتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية التي مثلت التكريس العملي لفكرة الوحدة الإفريقية بوصفها هيكلاً منظماً يرعى شؤون القارة ويسعى لحل مشكلاتها.

ثانياً: إنجازات منظمة الوحدة الإفريقية

مثلت منظمة الوحدة الإفريقية الرابطة السياسية للدول الإفريقية إذ نجحت المنظمة نوعاً ما في

الإبقاء على إفريقيا موحدة على الرغم من الأزمات والصراعات التي كادت تعصف بتلك الوحدة،إذ أنشأت عام 1963 آلية لتحرير بقية دول القارة من الاستعمار الأجنبي أطلق عليها اسم (لجنة تنسيق تحرير إفريقيا)، حيث تمكنت من استقطاب التأييد الدولي والإقليمي لهذه الحركات،ومن الحركات التي دعمتها حركة تحرير في أنغولا وموزمبيق وغينيا بيساو مروراً بساوتومي وزيمبابوي (روديسيا آنذاك)، وناميبيا انتهاءً بجنوب إفريقيا، كما أصدرت قراراً ألزمت فيه الدول الإفريقية بحدودها التي خططت خلال الحقبة الاستعمارية التي سبقت الاستقلال لغرض دعم استقرار الدول الإفريقية والحفاظ على سيادتها، فضلاً عن الجهود التي بذلتها لتسوية الخلافات بين البلدان الأعضاء بالوسائل السلمية وأحياناً بفضل تكوين لجان للحكماء،كما نجحت المنظمة في تسوية النزاعات التي حدثت بين المغرب والجزائر وبين المغرب وموريتانيا، وبين غانا وغينيا. كما تمكنت في مساعدة دولة جنوب إفريقيا لإنهاء نظام الفصل العنصري، أما أبرز إنجازات منظمة الوحدة الإفريقية فكان قطع علاقاتها مع إسرائيل عام 1973، تضامناً مع فلسطين، وهذا الإنجاز يرجع بالأساس إلى جهود الرئيسين الرئيس الجزائري الأسبق هواري بومدين (1965 – 1978)، والرئيس الليبي معمر القذافي، وكذلك الدور الذي قام به الملك السعودي فيصل بن عبد العزيز والذي دعم جهود الرئيسيان لضمان التفهم الإفريقي للقضية الفلسطينية، وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها منظمة الوحدة الإفريقية إلا أن دورها اخذ بالتضاؤل نتيجة للخفاقات التي تعرضت لها تلك المنظمة.

ثالثاً: أهم المشكلات التي أثرت على تأدية عمل منظمة الوحدة الإفريقية

لقد واجهت منظمة الوحدة الإفريقية العديد من المشكلات التي شكلت سبباً جوهرياً في اخفاقها للقيام بمهامها على مختلف الصعد، فمن الناحية الثقافية، أخفقت اغلب المحاولات التي اقترحت لتعزيز اللغات المحلية بهدف ابراز الثقافات الإفريقية فضلً عن عدم جيدة المحاولات التي هدفت إلى كتابة التاريخ الإفريقي بعيداً عن أي تشويه استعماري،أما من الناحية السياسية، فقد شهدت المنظمة تراجعاً في الجهود التي بذلت لتوحيد السياسة الخارجية للدول الإفريقية لاسيما بعد غياب قادة الاستقلال عن الساحة السياسية، إذ برزت ظاهرة الاختلاف بين القادة الافارقة مما أدى إلى زيادة النزاعات والصراعات على مناطق الحدود فضلاً عن الحروب الأهلية التي شهدتها معظم دول القارة، هذا إلى جانب انخفاض التعاون الإقليمي بين معظم دول القارة وبين كل من آسيا والعالم العربي فضلاً عن تفشي الانقلابات العسكرية وسيادة العنف السياسي على مستوى القارة الإفريقية،إذ أخفقت المنظمة في فض النزاعات التي حدثت في انغولا وراوندا وبروندي، ولم تتمكن من وضع حد لمشكلة جنوب السودان،كذلك أخفقت المنظمة في معالجة مشكلات اللاجئين، إذ لم تشكل المنظمة أية هيئة إنسانية تقوبم بمساعدة اللاجئين ومنهم الروانديين والصوماليين والسودانيين، فقد ترك العمل الإغاثي في القارة برمته لوكالات الإغاثة الإنسانية الغربية التي يقدر عدها بأكثر من (1300) منظمة، وأدركت منظمة الوحدة الافريقية ضرورة النظر في احكام ميثاقها

وفقا للمتغيرات والتطورات التي تشهدها القارة الأفريقية وبشكل مستمر، بالرغم من عدها ذلك الميثاق الوثيقة الأساسية لها. لذا جعلت في الاساس بنودا في ميثاقها تسمح بتعديله. فقد نصت المادة الثالثة والثلاثون من الميثاق في الفقرة الأولى منه بأنه " يجوز تعديل هذا الميثاق إذا تقدمت أية دولة عضو بطلب كتابي بهذا الغرض إلى الأمين العام بشرط ألا يعرض التعديل المقترح على المؤتمر للنظر فيه إلا بعد إخطار جميع الدول الأعضاء به، ويشترط لقبول هذا التعديل موافقة ثلثي الدول الأعضاء على الأقل، ومن ثم انقضاء عام كامل على هذا الإخطار، ثم يعرض على مجلس الرؤساء للبت فيه.

رابعاً: دوافع تأسيس الاتحاد الإفريقي

مثل الاعلان عن تأسيس الاتحاد الافريقي استجابة لتحديين رئيسين هما: التحدي الخارجي والتحدي الداخلي. ويتمثل التحدي الخارجي بمجموعة من الأسباب أهمها:

1- أدى انهيار نظام ثنائي القطبية الذي ميز النظام السياسي الدولي من سنة 1945 وحتى سنة 1989 إلى حدوث الكثير من التغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية، والتي القت بآثارها على دول العالم كافة، ولاسيما تلك التي ليس لها تأثير في عملية التغييرات التي أصابت العالم ومنها بلدان القارة الأفريقية، وصار من المؤكد ازاء ذلك أن يكون مصير القارة مزيدا من التهميش، ففي فترة الحرب الباردة ربما استفادت دول إفريقيا من التناقضات بين المعسكرين الشرقي والغربي وضمنت مساندة هذا الطرف أو ذاك لكن مع التغييرات تضاءلت هذه الامكانات وتضاءل معها الاهتمام الدولي بإفريقيا إلا بالقدر المتعلق بتحقيق المصلحة لهذا الطرف أو ذاك.
2- من المعروف أن الكثير من دول إفريقيا تعتمد على المساعدات الخارجية ولا سيما من المؤسسات المالية العالمية والدول المانحة. ومنذ بداية تسعينيات القرن العشرين قلت المساعدات، وصارت المساعدات مرتبطة بعد هيمنة القطب الواحد- بتبني قيم الرأسمالية والليبرالية وان تكون هي القيم السائدة شرطة رئيسة لتقديم المساعدات، وهذا يعني انكشاف دول القارة سياسية وأمنية، فضلا عن الشروط الاقتصادية المتمثلة في الالتزام بشروط برامج (التكيف الهيكلي).
3- ميل دول العالم إلى الانضمام في تكتلات سياسية واقتصادية كبرى وشهد العالم ميلاً نحو تفعيل تكتلات كانت قائمة كما هو الحال بالنسبة إلى الاتحاد الأوربي الذي يعود بجذوره إلى معاهدة روما ١٩٠٧، الذي شهد منذ شباط/ فبراير إقراره المعاهدة "ماستريخت" التي تدعو إلى إقامة اوربا موحدة على شكل اتحاد فيدرإلى مع تحقيق سياسة خارجية وامنية مشتركة وتحقيق السوق الداخلية... وكذا الحال بالنسبة إلى "الاسيان" التي تم الاعلان عنها كرابط سنة ١٩٩٧، ضمت رابطة جنوب شرق آسيا (خمس دول عند تأسيسها وهي سنغافورة، واندونيسيا، وماليزيا،

والفلبين، وتايلاند).

أو تكتلات نشأت مثل تكتل (النافتا) الذي أعلن عن قيامه بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك في كانون الأول/ديسمبر1995. فضلا عن الأبيك APEC منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي والذي ظهر إلى الوجود في عام ١٩٨٩ بناء على رغبة ودعوة أستراليا ويضم سبع عشرة دولة موزعة على ثلاث قارات.

4- ضعف دور الأمم المتحدة ولا سيما في مجال تسوية النزاعات التي تزخر بها القارة الأفريقية، وتهيئة عوامل التنمية. وتعد دول افريقيا من بين أكثر دول العالم حاجة لدور فاعل في هذين المجالين. وعلى الرغم من النجاح الذي حققته الأمم المتحدة في نزاعات مثل الصومال، رواندا، الكونغو الديمقراطية، الا انه اجمالا، يمكن القول إن الفشل صاحب اغلب تحركات او مساعي الأمم المتحدة في افريقيا لاسيما وأن معظم تحركها جاء تحت عنوان التدخل لأغراض إنسانية. وهو مفهوم غير متفق بشأنه وان جاز التعبير هو مفهوم معطل اصلا لأنه يفترض أن يكون دور المنظمة الدولية محايدة تماما، وان يكون هذا التدخل برضا أطراف النزاع وبموافقتهم التامة، وانه يمكن إنهاء هذه المهمة حين يطلب أحد طرفي النزاع انهاءه.

وأما التحدي الداخلي فيتمثل بمجموعة من الأسباب أهمها:

1 – تفاقم ظاهرة الحروب الأهلية في افريقيا:

وما يرافقها من نتائج سلبية على كل ما تفعله إفريقيا من أجل نفسها أو يفعله الآخرون من أجلها، وبما أن الصراع المسلح أصبح حالياً هو القوة المحركة وراء معظم تدفقات اللاجئين، ولم تعد تحركات اللاجئين بمثابة أثر جانبي للصراع بل صارت في كثير من الأحيان عنصرة اساسية من عناصر الحرب واستراتيجيتها. فالحروب الأهلية التي تشهدها القارة الأفريقية تعد سببا رئيسة من اسباب ضرورة ايجاد مخرج لأبناء القارة من هذا المأزق، فالتقارير الدولية تؤكد على أن افريقيا من أكثر القارات في العالم اكتظاظا باللاجئين اذ يبلغ عددهم- حسب تقرير لمكتب الصليب الأحمر الدولي بالقاهرة حوالي 7.5 مليون لاجئ فضلا عن ماىناز ١،٣ مليون نازح مقابل ١،٣ مليون لاجئ و 6.1 مليون نازح في أوربا، بينما وردت اشاره في تقرير صادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام ان افريقيا احتلت في عام 1998 المرتبة الاولى بوصفها المنطقة الأكثر خطورة في العالم من حيث الحروب (تمتد على شكل حزام من الرعب من ساحل انجولا حتى القرن الأفريقي) والنزاعات. وأشار التقرير نفسه إلى انه من بين (٢٢) مليون لاجئ في العالم هناك على الاقل (٨) مليون لاجئ افريقي، فضلا عن ملايين آخرين من النازحين داخل دولهم، ومن أبرز الدول التي تعاني من مشكلة اللاجئين الصومال، سيراليون، ليبيريا، السودان، الكونغو الديمقراطية وغيرها.

2 – المشكلات الاقتصادية المتفاقمة

بلغت الأزمة الاقتصادية في افريقيا ذروتها، اذ ضرب الفقر أغلب أجزاء القارة لاسيما دول افريقيا جنوب الصحراء، وفاقت معدلاته كافة مناطق العالم النامي بوجه عام، مثلا وجود نسبة من السكان الذين يعيشون على اقل من دولار واحد في اليوم في بعض الدول الافريقية مثل رواندا، السنغال، النيجر، زامبيا، خلال الحقبة من ١٩٨٠، إلى ١٩٩٠ كانت 45.7%، 54%، 61.5%، 84.61% على الترتيب، كما انخفض متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا جنوب الصحراء إلى 2.2% خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٧، وبغلت نسبة الدين إلى الناتج القومي خلال الفترة 1980 – 1995، 274.9%، 365.5%، 443.6% في انغولا والكونغو وموزمبيق على الترتيب، كما تعرضت اجزاء واسعة من منطقة القرن الأفريقي والساحل وبعض مناطق الجنوب الافريقي لموجات من الجفاف والمجاعة المهلكة، كما تفاقم حجم الدين الخارجي من 285.6 مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى 324 مليار عام 1996 حتى وصل إلى حوالي 350 مليار عام 2000، وبالتالي تفاقمت اعباء خدمة الدين، لتلتهم اكثر من نصف حصيلة الصادرات في معظم دول افريقيا جنوب الصحراء، هذا فضلا عن التدهور الشديد في شروط التجارة، والانخفاض في متوسط الدخل الفردي، مع تدني الأوضاع الاجتماعية والمستويات المعيشية بشكل عام، وتعد مشكلة الديون الخارجية من أكثر المشكلات خطورة والتي تعاني منها معظم دول افريقيا جنوب الصحراء–ولا تتطلب المشكلة حلو داخلية فقط وإنما تحتاج إلى عمل دولي، اذ لا يمكن لأفريقيا أن تنمو إذا ما كان عليها أن تخدم ديونه خارجية ضخمة مثل ديونها (المذكورة أعلاه) الموجودة الان. إذ يحتاج دفع فوائد هذه الديون إنهاك موارد كثيرة جدا، ولا يتبقى إلا القليل جدا من الموارد للاستثمار ويكون صحيحة أيضا إلا تقبل أي شركة أجنبية على الاستثمار في دول لا تستطيع فيها أن تحول أموالها إلى الخارج عندما تريد ذلك وطالما أن هناك ديونا ثقيلة خانقة في هذه المناطق من العالم فلن تكون هناك شركة تستطيع الاعتماد على استخلاص اموالها مهما يكن نجاح المشروع الخاص.

3 – المشكلات المتعلقة بأنظمة الحكم:

تعترض اغلب انظمة الحكم في افريقيا الكثير من المشكلات ويعود السبب وراء ذلك انظمة الحكم نفسها، وهو ما اشار اليه صراحة امين عام الأمم المتحدة السابق السيد كوفي عنان في كلمته أمام قمة منظمة الوحدة الافريقية في توجو تموز/يوليو ٢٠٠٠ "لقد اسأنا إدارة شؤوننا العقود، واليوم نحن نعاني من الآثار المتراكمة" ووجه آنان كلامه إلى القادة والرؤساء قائلا: "انهم من يستحق اللوم على معظم الكوارث التي تحدث في إفريقيا"، لم تكن أنظمة الحكم في إفريقيا رشيدة، وصارت سيئة، وأن ما حصل من تغييرات في العالم عصفت بالكثير منها واسقطت ورقة التوت عنها وبسقوطها صارت مشكلاتها واضحة أمام العلن من الفساد المستشري مرورا بالعنف الطائفي في بعضها كنيجيريا، فسوء توزيع الثروة

والتمييز بين اقاليم الدولة الواحدة وصولاً إلى انتهاكات حقوق الانسان... الخ.

وحددت المادة الثانية من القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي طبيعة الأهداف التي يسعى الاتحاد للوصول اليها، ويأتي في مقدمتها ضرورة الإسراع في توحيد القارة والتكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن الوحدة وتعزيز التعاون والأمن والاستقرار بين دول القارة، وقد حددت منه المبادئ التي يرتكز عليها العمل داخل الاتحاد مثل منع التدخل في الشؤون الداخلية والأمن والمساواة بين دول القارة، وتضمن القانون التأسيسي الأول .

ويواجه الاتحاد الافريقي الكثير من التحديات، على المستوى الدولي والمستوى الاقليمي فضلا عن المستوى المحلي، لكن إذا كان التحديان الأول والثاني يمكن ادراكهما وقد تم التطرق اليهما لاسيما فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية وأوربا والكيان الصهيوني بوصفهم أصحاب مصلحة حقيقية في عدم تحقيق الاتحاد الافريقي لأهدافه التي قد وضعها في قانونه التأسيسي، فان أهم التحديات التي يجابهها الاتحاد الافريقي يمكن تحديدها بما يأتي:

1- التحديات الأمنية: لا شك أن امكانيات البلدان الأفريقية من الثروات المعدنية أو المائية تجعلها في مصاف الدول المتقدمة إلا أن عدم الاستقرار الأمني والسياسي سواء كان ذلك بسبب الحروب الأهلية أو بسبب الصراع على السلطة هما أكبر خطر يهدد الأمن القومي للبلدان الأفريقية، فالصراعات القبلية الداخلية والتمرد المسلح والانقلابات والثورات تعد سمة رئيسة في القارة الأفريقية، وكما تعد القارة من أكثر قارات العالم احتواء للنزاعات القبلية والعرقية والطائفية، مما جعلها تفقد في تلك النزاعات ما بين سنة 1945 وحتى سنة 1994 حوالي 4.177.700 قتيلا باستثناء بلدان شمال إفريقيا. وكذلك ضعف الارادة السياسية لدى معظم دول القارة قاد إلى عدم تحمسهم بدرجة كافية لفكرة الإتحاد.
2- التحديات الحدودية: بعد رحيل المستعمر الأوروبي عن القارة الأفريقية ترك وراءه مشكلات عديدة أهمها مشكلات الحدود المصطنعة التي تسببت في حدوث صدمات وخلافات بين الدول الأفريقية المجاورة، كالنزاع بين موريتانيا والسنغال حول جزيرة (اندوندي خوري)، والنزاع بين اثيوبيا وارتيريا.. الخ.
3- التحديات الخارجية: وهي تحديات متنوعة ثقافية وسياسية واقتصادية وأمنية تمثلها أطراف خارجية، ولاسيما أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، فإذا كان الأوروبيون قد شكلوا تحدياً خطيرة لاستقلال إفريقيا واستغلال ثرواتها واستعباد مواطنيها منذ فترة طويلة وإلى الأن، حيث تتفاوت الحقبة الزمنية بالنسبة إلى القوى الاستعمارية في الهيمنة على إفريقيا، فأن أوروبا تعد أول القوى الاستعمارية التي هيمنت على افريقيا، بينما بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية

وإسرائيل فتعدان حديثتا العهد نسبية في الهيمنة على إفريقيا. ولقد نجحت إسرائيل مثلاً وبدعم من الولايات المتحدة بعد عام ١٩٩١ من التغلغل في إفريقيا.

4- التحديات الاقتصادية تعاني معظم البلدان الأفريقية من مشكلات اقتصادية كبيرة رغم ما تزخر به هذه البلدان من موارد طبيعية وبشرية هائلة مما جعلها تعد من البلدان الأكثر فقرا في العالم، ففي افريقيا يوجد ما بين (150) و(300) مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر، كما تشير التقارير مثلاً (61) مليون إفريقي في القرن الأفريقي مهددون بالموت جوعاً.

5- تحديات سياسية: أن من أبرز التحديات والمعوقات السياسية التي تجابه الاتحاد هي: -

1- التفاوت في الأنظمة السياسية.
2- عدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية.
3- تباين العلاقات السياسية في التعامل مع الخارج.

وأولى الإتحاد الأفريقي قضية دارفور جانباً كبيرة من اهتماماته، إذ سعي إلى ممارسة دور فعال في حل تلك القضية لما لها من تأثير في عدد كبير من الدول الأفريقية المجاورة لذلك الإقليم. فقد عمد إلى تشجيع الرئيس التشادي ادريس دبي على عرض وساطته بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة في دارفور، وقد تمكن من أن يخوض سلسلة من المفاوضات بين الطرفين انتهت بتوقيع اتفاقية وقف إطلاق النار في مدينة (أبشي) الحدودية في تشاد في الثالث من ايلول عام ٢٠٠٣، ولكن ذلك الاتفاق لم ينفذ حيث تم خرقه من قبل الجانبين. ومع ذلك فقد بذل الرئيس التشادي ادريس دبي جهوده في جمع الطرفين الحكومة والمعارضة | في محادثات بمدينة (انجامينا) بتشاد في 2003/12/16 ولكن تلك المحادثات أخفقت نتيجة مطالبة الحركات المسلحة في دارفور بالحكم الذاتي، وحصة من عوائد النفط تقدر بـــ (13%)، فضلا عن الاحتفاظ بجيش تحرير السودان، إلا أن جهود تشاد في الوساطة لم تأتي بتلك النتائج الإيجابية التي كان متوقعا لها، فتضاءل دور تشاد لاسيما بعد محادثات انجامينا التي جرت في ٨ نيسان ٢٠٠4، والتي توصل فيها الطرفان لاتفاق وقف إطلاق النار، فقد اخذ الاتحاد الافريقي يتحرك بجدية لوضع حد لتلك القضية، لاسيما بعد ان اوكل المفاوضون في تلك المحادثات للاتحاد الافريقي مهمة انشاء الجنة دولية لمراقبة وقف إطلاق النار، فقد استطاع الاتحاد الأفريقي اقناع الطرفين الحكومة والمعارضة، توقيع اتفاقية لتأسيس الجنة وقف إطلاق النار وذلك في الثامن والعشرين من ايار عام ٢٠٠4 بمقر الإتحاد الافريقي بأديس أبابا، وقد تعهدت فيها الحركات المسلحة بإلزام نفسها بالتطبيق الدقيق الاتفاقية وقف إطلاق النار وبمد يد التعاون لمراقبي الإتحاد الأفريقي، وأثناء انعقاد القمة الثالثة للاتحاد الافريقي في تموز عام ٢٠٠4 في أديس أبابا تشكلت لجنة مصغرة لمتابعة تطورات قضية دارفور برئاسة الرئيس النيجيري (وليسغون او باسانجو)، وعضوية كل من رئيس مفوضية الإتحاد الأفريقي عمر كوناري ورؤساء كل من السنغال وجنوب إفريقيا والسودان، وخلال تلك القمة جرت مفاوضات بين الحكومة والحركات المسلحة، ولكن انتهت دون إحراز أي تقدم، وذلك بسبب رفض الحكومة الشروط التي قدمتها

الحركات المسلحة ومن أهمها.

1- نزع أسلحة الجنجويد.
2- تشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق في شأن انتهاك حقوق الإنسان في دارفور.
3- رفض الحركات المسلحة لأديس أبابا كمكان للتفاوض لتحيزها الحكومة الخرطوم، ومطالبتها بدولة أخرى محايدة.

وعلى إثر ذلك أصدر الإتحاد الأفريقي بيانا رسميا في الاجتماع الثالث عشر المجلس الأمن والسلام المنعقد في أديس أبابا بأثيوبيا في السابع والعشرون من تموز عام ٢٠٠4 أعرب فيه عن أسفه لفشل المفاوضات ورفض قادة حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان في الحضور لتلك المحادثات ... وحث الحركات المسلحة على الاشتراك في المحادثات المقبلة بأعلى المستويات لتجنب التأخير في تلك القضية، كما شدد الاتحاد الافريقي في بيانه على ضرورة "ايفاء الحكومة السودانية بالتزاماتها المتمثلة بالبقاء على الحياد ونزع سلاح الجنجويد والجماعات المسلحة الأخرى وتقديم القائمين بانتهاك حقوق الإنسان في دارفور للعدالة فضلا عن حماية السكان المدنيين وتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية، ولكن بعد اخفاق قمة أديس أبابا في إنجاح المحادثات بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة في دارفور، لجأ الإتحاد الأفريقي إلى عقد محادثات أخرى في مدينة أبوجا بنيجيريا في الثالث والعشرين من أب عام ٢٠٠4، تحت رعاية الرئيس اوليسغون اوباسانجو (الرئيس الحالي للاتحاد الافريقي، ورئيس جمهورية نيجيريا)، وبحضور الرئيس الفاعمر كوناري رئيس الجنة الاتحاد الأفريقي، وساسونكوسو رئيس الكونغو وادريس دبي رئيس تشاد، وممثلي حكومات ليبيا واوغندا وغانا وأريتريا.

واثناء عقد المحادثات حث الإتحاد الأفريقي الحكومة السودانية وحركتي العدالة والمساواة وجيش تحرير السودان إلى مد يد التعاون للإتحاد الأفريقي للبقاء ملتزمة بعملية التفاوض والعمل بإصرار نحو تسوية سياسية شاملة لإنهاء الصراع الدائر في دارفور وفي الوقت ذاته أرسل الاتحاد الافريقي لجنة لتقصي الحقائق تتألف من (سلماتا سواداكو)، رئيسة اللجنة الأفريقية لحقوق السكان والانسان، والمندوبة (انجيلا ميلو)، المبعوثة الخاصة لحقوق النساء في افريقيا والمندوب (باهام ت. م ندا ندوكا) المبعوث الخاص اللاجئين، والأشخاص المزاحمين والمطالبين باللجوء السياسي في أفريقيا، والمندوب (محمد عبد الله ولد بابانه)، والمسؤول عن تشجيع حقوق الإنسان في السودان، (وروبرت كوجاني) الموظف الرسمي في سكرتارية اللجنة الافريقية ، وعندما التقت اللجنة الرئيس السوداني عمر البشير حثته على ضرورة توفير الأمن في اقليم دارفور وحماية المرأة من اعمال العنف، وتسهيل مهمة دخول الأشخاص النازحين عن قراهم، والتزود بالمساعدات الانسانية، فضلا عن نشر مراقبين لحقوق الإنسان والتأكيد على حق السجناء السياسيين بمحاكمة عادلة ، ونتيجة للجهود التي بذلها الإتحاد الأفريقي، توصل الطرفان (الحكومة والمعارضة) لاتفاق حول الترتيبات الأمنية والإنسانية في دارفو